

استقبال أعضاء هيئة التقييم المتعلقة بالخوصصة

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالصخيرات السادة محمد كريم العمراني المستشار الاقتصادي بالديوان الملكي وإدريس السلاوي ومحمد السقاط والي بنك المغرب ومولاي علي الكتاني الرئيس المدير العام لبنك الوفاء وعبد المجيد بنجلون الرئيس الشرفي للبنك المغربي للتجارة الخارجية والحاج محمد أمهال والحاج عبد الهادي التجمعتي وهما من رجال الأعمال وعينهم جلالته أعضاء في هيئة التقييم.

وقد خاطب صاحب الجلالة أعضاء الهيئة بالكلمة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة :

تعلمون أن الظهير المتعلق بالخوصصة لا يقرر الخوصصة فقط وإنما يضع لها أيضا قوانين وأدوات العمل. وأداة العمل المهمة جدا والتي هي فوق هذا وذاك هي هيئة التقييم التي ستقيم ما هو الحجم والقيمة المالية لكل ما تمتلكه الدولة في القطاع العام وشبه العمومي.

ويقضي الظهير بأن تتكون هذه الهيئة من سبعة أعضاء تكون لديهم الدراية ومتمتعين بالسمعة الحسنة والنزاهة والاستقامة.

وقد أوكل إلينا هذا الظهير اختيار أعضاء هذه اللجنة. وبعد التفكير والتمحيص والاستفادة مما نعلمه عنكم ويعلمه جميع مواطنينا، قررنا أن نجعل منكم أعضاء للجنة التقييم التي تضم السيد كريم العمراني ومولاي علي الكتاني والسيد بنجلون والسيد التجمعتي والسيد أمهال والسيد السقاط والسيد ادريس السلاوي الذي سوف يفيدكم كثيرا لأنه كان مديرا للشركة الوطنية للاستثمار التي بإمكانها القيام بالشيء الكثير في هذا الميدان.

وإن هذه العملية تقتضي الحنكة والتجربة وبعض الإقدام. وكما قلت لكم فإن التجربة المغربية سوف تكون بمثابة امتحان للشخص المغربي الاقتصادي والتجاري، ذلك أن هناك عدة دول نامية وفي طريق النمو كانت قد أخذت بمحض إرادتها واختيارها كأساس اقتصادي لها بالإشتراكية والسوق غير الحرة للتعامل. غير أن العالم كله اعتمد الآن نظام السوق الحرة وتراجع عن مبدإ امتلاك الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

فعملكم إذن، سوف يكون بمثابة العمل النموذجي. ولي اليقين ـ لأنني أعرفكم كلكم شخصيا واحدا واحدا ـ أنكم سوف تنجحون في عملكم ولي اليقين كذلك أن عملكم سيضرب به المثل في الدول التي هي في طريق النمو، وبالنسبة للدول المصنعة والغنية سوف يكون هذا العمل في الحقيقة معرفة جديدة بالرجل المغربي الاقتصادي، مما سيضفي عليكم وعلى اقتصادنا حلة من الإحترام والاعتبار وزيادة على هذا، كنا في توجيهاتنا وفلسفتنا نقول سواء للحكومة أو للبرلمان إننا نريد أن تكون هذه

الخوصصة كذلك أساسا لتقوية وترسيخ النظام اللامركزي . فهناك بعض الشركات التي توجد إما في عمالة أو في جهة اقتصادية .

وعندنا كما تعلمون سبع جهات اقتصادية . وبالطبع يكون بالنسبة لكل عملية خوصصة كناش للالتزامات . فإذا رأيتم أن تلك المؤسسة التي لابد أن تباع تطابق الجهة أو العمالة فلهذه الجهة أو هذه العمالة الأسبقية إذا كانت عروضها مماثلة للآخرين فيما يخص كناش الالتزامات . فتعطاها إذن الأسبقية لكي تنمي الجهات بالخيرات التي لديها . وبالطبع إذا أرادت رؤوس الأموال في الجهة الاقتصادية أو في بعض العمالات أن تشترك ولم تكن في مستوى كناش الالتزامات فنحن سوف لن نبيع بالخسارة .

ولكن إذا وقع احترام الالتزامات وكانت المنافسة متساوية بين الجهات أو نقابة العمالات . فالأسبقية تكون لنقابة العمالات أو للجهة .

إن عملكم الآن أمامنا يظهر ويجسم أن التقاعد فكرة أتينا بها فقط من الخارج . فالمغربي يعمل حتى يأخذ الله بيده . ولو عملنا بالتقاعد لاستغنى المغرب على عدد من الشخصيات المهمة سواء في ميدان التجارة أو في ميدان كراسي العلم . فنحن في المغرب ليس لنا تقاعد . فالمغربي لابد أن يبقى صالحا لإخوانه المغاربة مادامت لديه قوة على العمل والإبتكار والمشاركة الجدية في بناء المغرب في جميع الميادين . وأدعو لكم الله ـ سبحانه وتعالى ـ الإعانة والتوفيق .

لقد خول لي الظهير أن أعينكم وتعرفون أن هناك ارتباطا خاصا بينكم وبيني ونحن كلنا نتحمل الأمانة ، فأنا قمت بتعيينكم ولكني مسؤول على هذا التعيين .

ولي اليقين أنكم ستكونون عند حسن ظني وحسن ظن المغرب بكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

18 ذو الحجة 1411هـ ـ فاتح يوليوز 1991م